

السياسة الضريبية والمساواة بين الرجال والنساء: الإطار النظري والمقاربات الدولية المعتمدة

Tax Policy and gender Equality: conceptual framework and country approaches

فؤاد العثماني، دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

ملخص:

يعتبر موضوع السياسة الضريبية ومقاربة النوع من المواضيع العلمية الحديثة التي لازالت في مراحل أولى من البحث العلمي والتي تجذب مجموعة من الباحثين خلال السنوات الأخيرة، ولذلك يهدف هذا العمل إلى توضيح الإطار النظري وتجميع لائحة المراجع الأساسية للموضوع بغية وضع حجر أساس للباحثين العرب للتطوير البحث في سياق الدول العربية، كما يعرج أيضا على توضيح مجموعة من المقاربات التي اعتمدها الدول لجعل سياساتها الضريبية ملائمة لتحقيق مقاربة النوع. وقد خلص هذا البحث إلى أن دراسة موضوع السياسة الضريبية والمساواة بين الرجال والنساء لازال في مراحله الأولى لا من حيث الشق العلمي الذي لا زال في مراحله الأولى، ولا من حيث الشق العملي المتسم بضعف استخدام الدول للأداة الضريبية من أجل الرفع من المساواة بين الرجال والنساء.

الكلمات المفتاحية: المساواة بين الرجال والنساء، الضرائب، السياسة، التمييز، التحيز.

Abstract: The subject of tax policy and the gender equity is one of the modern scientific topics that have attracted a group of researchers in recent years. Therefore, this study aimed to clarify the conceptual framework and collect a list of basic references for the subject in order to serve Arab researchers to develop research in the context of Arab countries. It also discusses a set of approaches adopted by countries to make their tax policies appropriate to achieve the gender approach. This research concluded that the study of the issue of tax policy and gender equality is still in its early stages, neither in terms of the scientific part, which is still in its early stages, nor in terms of the practical part, which is characterized by the weakness of states' use of the tax tool in order to raise gender equality.

Keys words: Gender equality, Tax, Policy, Bias, Discrimination

مقدمة:

عند البحث عن مفهوم الضريبة يتجلى لنا التحول في مفهوم الدولة ودور الضريبة، فالتعريفات الكلاسيكية للضريبة لا تمنحها إلا غاية تغطية التكاليف العمومية، بينما التعريفات الحديثة ومع استعادتها لنفس العناصر التقليدية لمفهوم الضريبة، إلا أنها غالبا ما تشرك معها، ولو بشكل غير متساو، غرضا آخر وهو تحقيق أهداف ذات صبغة اقتصادية واجتماعية، إن لم نقل أهدافا سياسية بطريقة غير مباشرة.¹ فأصبح تعريف المالية العامة، في هذا الإطار، على أنها «دراسة الوسائل التي تسعى الدولة من خلالها، في نفس الوقت الذي تبحث فيه عن تغطية النفقات العامة بالموارد العامة، إلى تحقيق تدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي»².

وفي إطار الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للضريبة، تعتبر مسألة المساواة بين الجنسين أولوية دولية ترتبط بالهدف الخامس للتنمية المستدامة للأمم المتحدة³، والذي يدعو الدول إلى تحقيق المساواة أكبر بين الرجال والنساء. ومن هنا نتساءل عن كيفية الربط بين السياسة الضريبية لدولة ما وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء في تلكم الدولة، أو بعبارات أخرى كيف يمكن استخدام الأداة الضريبية لتخفيف من التحييزات بين النساء والرجال؟

ومن أجل الإجابة عن هذا التساؤل السابق فإنه لا بد لنا بداية من تحديد إطار نظري بمقدوره تفسير هذا الموضوع (المحور الأول)، لكي نبحت بعد ذلك عن أهم المقاربات الدولية في تجسيد مقاربة النوع في السياسات الضريبية، أي اتباع منهجية دراسة مقارنة (المحور الثاني).

المحور الأول) النظام الضريبي والمساواة بين الرجال والمرأة: الإطار النظري.

هناك العديد من المقاربات المنهجية التي حاولت قياس تأثير الضرائب على مخرجات النوع الاجتماعي (gender outcomes)، ويعتبر المنهج الذي تمت صياغته من طرف الباحث "Stotsky"⁴ أبرز هذه المناهج، حيث تم التمييز بين الأنظمة الضريبية التي تنص

¹: G. Orsoni, L'interventionnisme fiscal, PUF, 1995, p.11.

²: Eric Oliva, Finances publiques, SIREY, 3ème Edition, Edition DALLOZ, Paris, 2015, P.4.

³: أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بحلول سنة 2030: (1) القضاء على الفقر؛ (2) القضاء التام على الجوع؛ (3) الصحة الجيدة والرفاه؛ (4) التعليم الجيد؛ (5) المساواة بين الجنسين؛ (6) المياه النظيفة والنظافة الصحية؛ (7) طاقة نظيفة وبأسعار معقولة؛ (8) العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛ (9) الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية؛ (10) الحد من أوجه عدم المساواة؛ (11) مدن ومجتمعات محلية مستدامة؛ (12) الاستهلاك والإنتاج المسؤولان؛ (13) العمل المناخي؛ (14) الحياة تحت الماء؛ (15) الحياة في البر؛ (16) السلام والعدل والمؤسسات القوية؛ (17) عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

⁴: Stotsky, J. (1996), Gender Bias in Tax Systems, <https://papers.ssrn.com/abstract=882995> (accessed on 13 May 2021).

بشكل صريح على مقتضيات ضريبية تمس النوع/الجنس¹، وبين تلك التي لا تنص على ذلك صراحة إلا أنها تدمج الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية بين الرجل والمرأة بطريقة تجعل من تأثير النظام الضريبي مختلف على الجنسين.

وقد أشار كل من "Gunnarsson, Spangenberg et Schratzenstaller"² إلى أن التصنيف السابق يرتبط بالمفهوم القانوني للتمييز المباشر والتمييز غير المباشر، والذي يعتبر «التمييز المباشر على أنه معاملة تفضيلية مع تفرقة صريحة بين الجنسين، بينما يشير التمييز غير المباشر إلى مقتضيات، وممارسات أو معايير محايدة ظاهريا، إلا أنها (قد) تؤدي إلى نفع/ضرر خاص بالنسبة لشخص من نوع معين مقارنة مع شخص من نوع آخر، وذلك بسبب الفوارق السويو-اقتصادية المتواجدة».

ويمتاز التمييز المباشر (أو التحيز الصريح) بتعريفه البسيط، كما أن إمكانية إيجادها في النصوص القانونية قد يكون عملية سهلة، بينما تشكل التحيزات الضمنية (أو التمييز غير المباشر) صعوبات أكبر على كلا الجهتين، أي لا من حيث إيجادها في النصوص القانونية أو تحديد تعريفها³.

ويعرف الباحث "Stotsky" التحيز الصريح في القانون الضريبي بأنه «مقتضيات قانونية خاصة تحدد وتعامل الرجال والنساء بشكل مختلف»⁴، وعلى عكس من ذلك، يظهر التحيز الضمني حتى وإن كان النظام الضريبي محايدا ولا يفرق صراحة بين الرجال والنساء، بحيث ينشأ التحيز الضمني عندما يتفاعل نظام ضريبي محايد حسب النوع مع الاختلافات في الخصائص أو السلوكيات الاقتصادية الأساسية بين الرجال والنساء، أي الاختلافات المتضمنة في كل من مستويات الدخل، المشاركة في العمل، الاستهلاك، الملكية، ريادة الأعمال، الادخار، السلوك والامتثال الضريبي، وذلك بطرق تعزز التحيزات بين الجنسين.

وستحاول فيما يلي البحث عن أهم التحيزات التي تظهر في الأنظمة الضريبية، وذلك من خلال دراسة الضريبة على الدخل (أولا)، ثم الضرائب على السلع (ثانيا).

أولا) التحيزات حسب النوع في إطار نظام الضريبة على الدخل

¹: في الأدبيات العلمية يتم استخدام إما كلمة النوع أو الجنس من أجل الدلالة عن الاختلاف بين الذكور والإناث، وقد ارتأينا استخدام كلمة "النوع" فيما يلي من هذا المقال لكونها العبارة الأكثر تداولاً.

²: Gunnarsson, Å., U. Spangenberg and M. Schratzenstaller (2017), Gender equality and taxation in the European Union, <http://www.europarl.europa.eu/supporting-analyses> (accessed on 13 May 2021).

³: Maria Coelho, Aieshwarya Davis, Alexander Klemm, and Carolina Osorio Buitron, (2022), Gender Taxes: The Interaction of Tax Policy with Gender Equality, International Monetary Fund, Working paper 22/26, Fiscal Affairs Department.

⁴: Stotsky, J. (1996), Gender Bias in Tax Systems, p.1.

تعتبر الضريبة على الدخل الفردي (personal income tax) أبرز الضرائب التي يجب دراستها عند البحث عن مقارنة النوع في الأنظمة الضريبية. فبما أن هذه الضريبة تطبق على الأفراد أو على الوحدات العائلية (الأسرة بأكملها)، فإنها تستوعب بسهولة أكبر تواجد معاملة تفاضلية للأفراد وفقا للنوع، خصوصا التحيزات الصريحة.

فإن كان النظام التصريحي للضريبة على الدخل يتم وفق نظام تصريحي فردي (individual filing)، فإن التحيزات الصريحة في الضريبة على دخل الأشخاص قد تتخذ عدة أشكال بحيث يمكن إيجادها في المقتضيات المنظمة لكيفية تحديد (allocation) الدخل المشترك (مثلا الدخل المتأني من غير العمل¹ والدخل المتأني من نشاط عائلي²)، وكيفية تحديد الإعفاءات والخصومات، وكذلك في طريقة تحديد سعر الضريبة³.

وفي الدول التي تفرض ضريبة على الدخل الفردي على الزوجين، حيث يصرح الزوجين بالضريبة كوحدة واحدة (file as a unit)، فإنه بالإمكان أيضا العثور على تحيزات صريحة وفقا للنوع، إلا أنها أقل من نظام التصريح الفردي. وتعتبر "الضريبة على الأزواج" (marriage tax) أهم التحيزات في ظل نظام ضريبي تصريحي مشترك يطبق أسعار تصاعدية، بحيث لا يشجع العامل الثاني (secondary workers) لأن دخله سيخضع لسعر حدي أعلى، عكس نظام التصريح الفردي حيث تكون الضريبة على الدخل الثانوي غير مرتبطة بالدخل الأول. كما يعتبر حرمان المرأة من التصريح وجعل التصريح المشترك في يد الزوج أحد التحيزات الصريحة لنظام التصريح المشترك للضريبة على دخل الأفراد.

وتجدر الإشارة هنا أن الباحث "Elson, 2006" لم يتفق مع مفهوم الباحث "Stotsky"، لأنه يستند على مفهوم "التحيز" (وهو مصطلح معياري، يعني عدم المساواة) النابع من معاملة مختلفة بين الرجال والنساء، مما يعني أن نظاما غير متحيز سيعاملهم بنفس الطريقة. وبالتالي فإن يجب الاعتراف على أنه من أجل تحقيق مساواة حقيقية فإنه من الضروري معاملة فئات من المجتمع معاملة مختلفة، هذه المعاملة المختلفة لا تعني بالضرورة معاملة متحيزة⁴.

وقد صاغ "Elson" الآثار المترتبة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) بالنسبة للأنظمة الضريبية. فعلى الرغم من عدم وجود أي إشارة محددة للضرائب في الاتفاقية، إلا أنه وحسب "Elson" فإن إشارة الاتفاقية لمبادئ

¹: غالبا ما يحدث تحيز صريح بين الجنسين عند تخصيص الدخل المتأني من غير العمل (allocation of non labor income)، فعادة وفي ظل نظام تصريحي فردي وبالنسبة للأزواج ينسب دخل الأجر إلى العامل، بينما يشكل الدخل المتأني من مصادر أخرى غير الأجر مشكلة أكثر تعقيدا عندما يجب تخصيصه لأحد الزوجين. وفي مجموعة من الدول يتم فرض تصريح مشترك بين الزوجين، لكن إن تحصلت الزوجة على أجر من عملها فإنها تصرح عليه بشكل فردي وإن كان الدخل من غير العمل فإنه ينسب للزوج.

²: نجد أن مجموعة من الدول تنسب الدخل المتأني من نشاط أسري للزوج فقط بغض النظر عن دور الزوجين في العمل.

³: شكل آخر من أشكال التحيز الصريح بين الجنسين يتمثل في فرض أسعار ضريبية مختلفة على الرجال والنساء، أو تطبيق ضريبة على الأزواج (حالة جنوب إفريقيا حتى سنة 1995).

⁴ - Diane Elson, 2006, Budgeting for Womens's Rights: Monitoring Government Budgets for Compliance with CEDAW, United Nations development Fund for Wemen (UNIFEM), New York, ISBN/ 16932827-47-1, p.77.

المساواة، العدالة بين الرجال والنساء تلزم معاملة النساء على قدم المساواة مع الرجال في قوانين الضرائب كأفراد ومواطنين مستقلين وليس كمواطنين معالين للرجال¹.

ثانيا) الضرائب على السلع والخدمات.

تميل الضرائب على السلع والخدمات (taxes on goods and services)، مثل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة، إلى عدم إظهار تحيز صريح وفقا للنوع وذلك لأن التكلفة الضريبية يرتبط بعمليات الشراء، مما يجعل فقط من تواجد ضريبة تفرض فقط على سلعة تشتريها النساء (أو الرجال) ضمن التحيزات الصريحة، وهو الأمر غير الموجود غالبا في الواقع. ومع ذلك، ومن الناحية العملية، فإن الضرائب على السلع والخدمات ليست محايدة وفقا للنوع وقد تنطوي على تحيزات ضمنية.

وتظهر تحيزات الضرائب على السلع في مجموعة من الحالات، فرغم أن هذه الضرائب تفرض على السلع بشكل عام إلا أنها ترفق غالبا، وفي معظم الأنظمة الضريبية، بإعفاءات أو أسعار مخفضة على بعض أشكال من الاستهلاك والمبيعات، وبالتالي يجب النظر إذ ما كانت هذه الإعفاءات والتخفيضات تؤدي إلى معاملة تفضيلية وفقا للنوع، ومن المناسب النظر إلى كيفية تأثير المعاملة التفضيلية عند المستهلك الأخير خصوصا في الضريبة على القيمة المضافة. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك تبقى التحيزات الضمنية صعبة في التحديد على غرار تحديد التحيزات الضمنية التي تنتجها الضرائب على السلع في سياق الأسرة حيث قد يحقق الزوجين منفعة مشتركة من مشترياتهما.

وبشكل عام ومن أجل تحديد التحيزات الضمنية، أشار "Barnett, Grown" إلى أنه لا بد من ملاحظة أربع نقاط أساسية حول الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية وفقا للنوع من أجل فهم تأثير السياسة الضريبية في المساواة بين الرجال والنساء، ويتعلق الأمر بكل من: الاختلافات حسب النوع في أجور العمل؛ عمل النساء في اقتصاد الرعاية المجانية؛ الفوارق بين الجنسين في الانفاق الاستهلاكي؛ الفوارق بين الجنسين في حقوق الملكية وملكية الأصول².

وبالإضافة إلى منهج "Stotsky"، ارتكزت مجموعة من الأبحاث التي حاولت تحليل التحيزات القانونية في الأنظمة الضريبية بالأساس على دراسة الضريبة على دخل الأفراد (personal income tax). فقد اعتمدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على نفس هذا الاطار خصوصا من خلال نماذج "الضرائب على الأجور"³، و "مؤشرات الامتيازات الضريبية"¹، والتي تشمل أيضا مجموعة من

¹ - Taxation and Gender Equity : A Comparative analysis of direct and indirect taxes in developing and developed countries, Edited by Caren Grown and Imraan Valodia, (2010), Routledge, London and New York, ISBN13: 978-0-415-5682, p. 7.

²: للمزيد من المعلومات ينظر:

Barnett, K. and Grown, C. (2004), Gender Impacts of Government Revenue Collection: The Case of Taxation, London: Commonwealth Secretariat.

³: OECD (2021), Taxing Wages 2021, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/83a87978-en>.

الامتيازات غير الضريبية التي تمس التحفيزات على العمل. وقد أشار كل من "Thomas and O'Reilly"² إلى كيفية تشكيل مميزات النظام الضريبي المختلفة لمثبطات للمشاركة في العمل لاسيما من خلال عدم تشجيعه على مشاركة أصحاب الدخل الثاني (second earners) (غالبا النساء) على العمل مقارنة بأصحاب الدخل الأول (primary earners) أو الأفراد غير المتزوجين، وبالتالي التأثير على المساواة بين الجنسين. وبشكل عام، أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أهمية ادراج المساواة بين الجنسين في تصميم السياسة الضريبية باعتبارها «جزءا لا يتجزأ من سياسة تنمية ضريبية شاملة»³ (Brys et al, 2016) ؛ 4 (OCDE, 2017).

إضافة إلى ذلك، قد يكون لبعض الجوانب من الإدارة الضريبية والالتزام الضريبي آثار مختلفة على الرجال و على النساء. فقد تكون المساطر الادارية الضريبية أقل أو أكثر ولوجا بالنسبة لأحد من الجنسين، أو أنها قد تستهدف واحد منهم بشكل أكبر. كما أن طريقة معاملة الادارة مع عدم احترام القانون الضريبي، والغش أو التهرب الضريبي، قد تنتج آثار مختلفة على الرجال أو على النساء وذلك حسب برنامج المراقبة الاستهلاكي المسبق أو حسب المقاربة المعتمدة إذ كانت تختلف حسب نوع المكلفين. فعلى سبيل المثال، قد يكون للتركيز على معالجة الغش المتعلق بخدمات رعاية الأطفال تأثير سلبي على مشاركة المرأة في سوق العمل مقارنة بمحاربة الغش في ميادين أخرى، وهو ما أشار إليه البرلمان الهولندي سنة 20⁵⁰.

¹: OECD (2021), OECD tax-benefit data portal, <https://www.oecd.org/els/soc/benefits-and-wages/data/> (accessed on 6 January 2022).

²: Thomas, A. and P. O'Reilly (2016), The Impact of Tax and Benefit Systems on the Workforce Participation Incentives of Women, OECD Tax Working Paper, https://www.oecdilibrary.org/taxation/the-impact-of-tax-and-benefit-systems-on-the-workforce-participationincentives-of-women_d950acfc-en (accessed on 13 May 2021).

³: Brys, B. et al. (2016), Tax Design for Inclusive Economic Growth, https://www.oecdilibrary.org/taxation/tax-design-for-inclusive-economic-growth_5jlv74ggk0g7-en (accessed on 13 May 2021)

⁴: OECD (2017), A Fiscal Approach for Inclusive Growth in G7 Countries, <https://www.oecd.org/tax/taxpolicy/a-fiscal-approach-for-inclusive-growth-in-g7-countries.htm> (accessed on 13 May 2021).

⁵ Parlementaire Ondervragingscommissie Kinderopvangtoeslag (2020), Ongekend Onrecht, https://www.tweedekamer.nl/sites/default/files/atoms/files/20201217_eindverslag_parlementaire_ondervragingscommissie_kinderopvangtoeslag.pdf (accessed on 13 January 2022).

المحور الثاني: المقاربات الضريبية الدولية المعتمدة في تحقيق المساواة بين الرجال والنساء.

من خلال تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية¹ تم تقديمه لاجتماع وزراء المالية ومديري البنوك المركزية لمجموعة العشرين بتاريخ فبراير سنة 2022، حاولت هذه المنظمة دراسة المقاربات الدولية المعتمدة في ترسيخ المساواة بين الرجال والنساء انطلاقا من مقتضيات القانون الضريبي. وتعتبر هذه الدراسة أول دراسة من نوعها على الصعيد الدولي شملت 43 دولة، بحيث انتهجت نفس مقاربة الباحث "Stotsky"، وامت مطالبة الدول بالإجابة على استبيان يهدف استنتاج المقاربات المعتمدة على الصعيد الدولي فيما يخص المساواة بين الرجال والنساء حسب السياسة الضريبية.

وقد اعتبرت 32 دولة من الدول التي تم توجيه الاستبيان لها أن الهدف الأساسي للنظام الضريبي لا بد أن يكون هو تحقيق الحياد، بحيث اعتبروا أن من الضروري أن يتم البحث عن تحقيق والرفع من المساواة بين الجنسين من خلال اللجوء لوسائل أخرى في السياسة العمومية غير تلك المتعلقة بالنظام الضريبي، على غرار تخفيض عدم المساواة في المداخل وتبني مقتضيات متعلقة بالنفقات الاجتماعية (جنوب إفريقيا، السعودية، استونيا، فنلندا، إندونيسيا، أورغواي ونيوزيلندا). من جهتها اعتبرت فرنسا، ورغم تأكيدها على مسألة ضرورة حياد النظام الضريبي، أنه بإمكان بعض خيارات السياسة الضريبية، خصوصا المتعلقة بالضريبة على دخل الأشخاص، من أن تؤثر على تخصيص الموارد بين الأفراد وبالتالي تقليل الفوارق المتواجدة. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد لاحظت أنه يجب على النظام الضريبي أن يستهدف تقليل التشوهات خصوصا عندما لا يشجع أصحاب الدخل الثاني والأشخاص الذين لديهم مسؤوليات عن العمل.

من جهتهم أشارت خمس دول (الأرجنتين، النمسا، بلجيكا، كوستاريكا وكينيا) إلى أنه من المفترض أن يستهدف النظام الضريبي تقليل أو تعويض التحيزات الموجودة. فبالنسبة للنمسا وبلجيكا، فإن هذا الشق يندرج ضمن استراتيجيات وأهداف سياسة عمومية أكثر شمولية تبتغي ضمان الأخذ بالحسبان لحالات الاختلاف بين الرجال والنساء عند تصميم السياسات. كما أكدت أربع دول (إسبانيا، آيسلندا، البرتغال وسويسرا) إلى أن النظام الضريبي قادر، إلى حد ما، على ضمان الحياد بين الرجال والنساء وفي نفس الوقت تقليل التحيزات. وبالنسبة لإسبانيا فإنها أيضا تعتقد أن الإجراءات الضريبية يجب أن تبقى محايدة في المبدأ، مع البحث عن تصحيح عدم المساواة في حالة تواجد تمييز، مع الأخذ بعين الاعتبار للاختلافات في الفرص والنتائج الاقتصادية عند الرجال والنساء.

وبسؤالهم عن هل يؤثر النظام الضريبي المعتمد في بلدكم أم لا على المساواة بين الجنسين؟ أجابت 23 دولة (53%) على حياد هيكل نظامها الضريبي. فبالنسبة لألمانيا وإيطاليا فإن الآثار الأساسية لأنظمتهم الضريبية على وضع الرجال والنساء هي نتاج لتصميم الضرائب (design of taxes) وليس إلى الهيكل الضريبي (tax mix). بينما أشارت إيرلندا إلى أنها شرعت من خلال لجنة حول الضرائب في دراسة تأثير الهيكل الضريبي من خلال زوايا متعددة، من بينها تلك المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء. كما لاحظت فنلندا والنرويج والبرتغال على أنه ورغم أن النظام الضريبي محايد إلا أن تفاعله مع عناصر المجتمع قد يؤدي إلى التأثير على هذا الحياد، خصوصا:

¹ : OECD (2022), Tax Policy and Gender Equality: A Stock take of Country Approaches, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/b8177aea-en>, p. 10.

في فنلندا، قد يكون لمجموعة من أنواع الضرائب آثار متباينة بسبب الاختلافات في العوامل الاقتصادية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال فإن الهيكل الضريبي المعتمد للضريبة على الدخل ينص على تصاعدية على الدخل المرتفع، مما يجعل منه عاملا إيجابيا في صالح المرأة؛ أشارت النرويج إلى أن توزيع الأصول الاقتصادية، خصوصا الثروة، يؤدي إلى تحيزات ضمنية محتملة حسب النوع مما يجعل من آثار الضريبة على الثروة تختلف حسب الرجال والنساء.

أشارت البرتغال أنه لا يمكن فصل المساواة بين الجنسين عن الأهداف الاجتماعية الأخرى على غرار مكافحة الفقر. وفي هذا الصدد تعتبر البرتغال أن الاجراءات الضريبية التي أقرت تصاعدية في النظام الضريبي العام (أي في ما يتعلق بهيكل أسعار الضريبة، والخصومات الضريبية الفردية وأسعار الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الغاز والكهرباء) كان لها أثر كبير غير مباشر على المساواة بين الجنسين.

أما 17 دولة (40% من المجيبين) فقد اعتبروا أن هيكلة نظامهم الضريبي تؤثر على المساواة بين الجنسين، بحيث تمت الإشارة إلى ما يلي:

- أدرجت إندونيسيا اجراءات مختلفة حسب النوع في بعض من مقتضياتها الضريبية. فبإمكان الزوجة أن تختار بين حصولها على رقم تعريف ضريبي خاص بها؛ وتم تغيير وقت العمل بالنسبة للرجال والنساء من أجل ضمان مشاركة عادلة والرفع من الإنتاجية؛ مع تنفيذ مرافق صديقة للمرأة (women-friendly) مثل غرف الرضاعة، وأولوية وقوف السيارات.
- رححت جنوب افريقيا بأن هيكلها الضريبي متأثر بالمستوى المرتفع لعدم المساواة في الدخل، مما دفعها إلى الاعتماد على الضرائب المباشرة (التي تشكل ثلثي مداخيلها الضريبية) والرفع من درجة تصاعدية الأسعار.
- أشارت الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى إن كان نظامها الضريبي لا ينص على معاملة مختلفة بين الرجال والنساء، إلا أن بمقدوره التأثير على المساواة حسب النوع من خلال تفاعله مع فوارق الدخل والهيكل العائلي والعمل بدون مقابل. وبالتالي تستفيد النساء من تصاعدية نظام الضريبة على دخل الأفراد والخصومات الضريبية على الدخل مقارنة بالرجال وذلك عائد لانخفاض دخل المرأة مقارنة بالرجل وتواجد أسر أحادية الأبوين حيث يكون الأبوين فيهم غالبا امرأة.
- وعلى العكس من ذلك، أشارت دول أخرى أن تأثير الهيكل الضريبي قد يساهم في تفاقم التحيز حسب النوع:
- فبالنسبة للأرجنتين تؤثر الضريبة على القيمة المضافة بشكل أكبر نسبيا على النساء باعتبارهم الأقل دخلا وذلك في ظل نظام ضريبي تمثل فيه هذه الضريبة أحد أبرز مصادر المداخيل الحكومية.
- لاحظت إستونيا إلى أنه من المفترض أن يؤدي انتشار الملكية الذكورية للرجال للأصول التجارية والأصول الاستثمارية إلى تمتع هؤلاء الرجال بميزة ضريبية بالنظر إلى أن هذه الدخول أقل تضريبا مقارنة بالعمل.
- فيما يخص فرنسا فقد أكدت على قدرة السياسة الضريبية على التأثير على المساواة بين الرجال والنساء من خلال التأثير على المشاركة في سوق العمل. فالتضريب على أساس الأسرة قد يقلل من تشجيع أصحاب الدخول الثانية على العمل، إلا أنه لا

يجب أن يأخذ هذا التأثير للنظام الضريبي دون مراعاة التعويضات العائلية والاجتماعية التي تمنح على أساس الأسرة والإجراءات العمومية الأخرى الممنوحة على غرار تلك المتعلقة بحضانة الأطفال.

وحيث مطالبة الدول بمنحها لما قد يعتبر كتحيز صريح ضمن أنظمتها الضريبية، فالملاحظ أن سبعة دول فقط هي من قدمت أمثلة على ذلك، مما يدل على أن مقارنة النوع ضمن الأنظمة الضريبية لازالت في مراحلها الأولى، وقد أشارت بعض الدول إلى ما يلي:

- المجر: منذ عام 2020، تتمتع الأمهات اللواتي لديهن أربع أطفال فما فوق من تخفيف خاص من الضريبة على الدخل. هذا التخفيض خاص بالنساء فقط، أما الزوجين فلهما الحق في تخفيض عائلي عام.
- إسبانيا: من خلال القانون 2006/35 المتعلق بالضريبة على الدخل، يتم منح تخفيض ضريبي قد يصل حتى 1200 أورو في السنة للأمهات على أساس كل طفل لم يتجاوز 3 سنوات والمزدد أو المتبني بإسبانيا.
- سويسرا: تفرض الضريبة على الدخل على أساس العائلة كوحدة للتضريب (foyer fiscal) (فقط للأزواج) وبشكل تصاعدي، مما لا يشجع أصحاب الدخل الثاني، غالباً النساء، على البحث عن عمل. فرغم أن المحكمة العليا أقرت سنة 1986 أن هذا الوضع يخالف الدستور؛ إلا أن البرلمان لم يقر إلى حد الآن حل شامل لذلك، بل تم التخصيص فقط على خصم بالنسبة لأصحاب الدخل الثاني. وهو حل غير كافٍ، فمجموعة من الأزواج لا يزالون يعانون من هذه "الغرامة على الزواج" (marriage penalty)، كما أن تسجيل الأزواج والتصريح بمدخلهم يتم تحت اسم الزوج، والذي يتم اعتباره كقائد الأسرة، سواء كان أم لا صاحب الدخل الأول.
- بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، تقرر مجموعة من الدول أسعار منخفضة على المنتجات الصحية/النظافة (sanitary products) باعتبار أن النساء الأكثر استخداماً لها. ففي جنوب إفريقيا والمكسيك يتم فرض سعر منعدم على هذه المنتجات، وفي كينيا تم التخصيص على إعفاء كلي لهذه المنتجات سنة 2004 مما جعلها أول دولة في العالم تقرر هذا الإعفاء؛ كما أقرت أيسلندا سعر 11% على هذه المنتجات بدل السعر العادي 24%.
- أما فيما يخص التحيزات الضمنية فقد أشارت 25 دولة من أصل 43، على أنها لم تقم بأي تحليل أو احصاء لدراسة التحيزات الضمنية التي تتضمنها أنظمتها الضريبية، بينما منحت مجموعة من الدول بعض الأمثلة على التحيزات الضمنية مثل:
- بشكل عام فإن دخل الرجل يكون أعلى من دخل المرأة، أي أن نظام للضريبة على الدخل يخضع الدخل المنخفض للضريب أعلى أو النظام غير التصاعدي بشكل كافٍ يعني وجود تحيز للرجال (وهو ما تم استنتاجه في كل من الأرجنتين، بلجيكا، فلاندا، أيرلندا، إيطاليا، كينيا)؛
- وبنفس الطريقة، صرحت الأرجنتين والنمسا وكينيا أن الضريبة على القيمة المضافة ترفع من الكلفة الضريبية عند الأشخاص ذوي الدخل المنخفض.
- وعلى العكس تساهم الأنظمة الضريبية الأكثر تصاعدياً والخصوم الضريبية لصالح الأشخاص ذوي الدخل المنخفض في التقليل من عدم المساواة بين الجنسين (الولايات المتحدة الأمريكية).

- بإمكان التضريب على أساس العائلة كوحدة ضريبية بدل التضريب الفردي أن ينتج تحيزات ضمنية. فالنظام الضريبي الذي ينص على التصريح المشترك للدخول يفاقم الكلفة الضريبية بالنسبة لأصحاب الدخل الثاني في الأسرة والذين غالبا ما يكونون نساء. وقد أشارت بلجيكا وكندا والهند وتونس أنه حتى عندما يكون التصريح فردي، فإن الخصوم والإعفاءات الضريبية غالبا ما يتم اقرارها على مستوى الأسرة، وهو ما يدفع الأسر على اختيار الشخص الأكثر استفادة من الإعفاء بغية أداء ضريبة أقل. إلا أن هذه الإعفاءات كانت ستكون أكثر قيمة إذ ما تم تطبيقها على الدخل الأكثر ارتفاعا في الأسرة، مما سيجعل من النساء أكثر استفادة لكونهم غالبا الأقل دخلا مقارنة بالرجال.
 - التحيزات الضمنية المرتبطة بالاختلافات في الاستهلاك بين الرجال والنساء: غالبا ما تستفيد منتجات الغذاء والدواء والخدمات التعليمية من نظام ضريبي تفضيلي للضريبة على القيمة المضافة والضرائب الاستهلاكية، وهو الأمر الذي قد ينتج تحيزات بين الرجال والنساء بسبب اختلافاتهم الاستهلاكية (تم الإشارة إلى ذلك من طرف البرازيل والمكسيك). ومع ذلك، فإن الاستهلاكات الفردية قد لا تمثل بالضرورة تأثير ضرائب الاستهلاك على النوع، وذلك لأن اقتناء هذه المنتجات يكون لصالح العائلة.
 - التحيزات الضمنية المتعلقة بالاختلافات بين الرجال والنساء في الأدوار الاجتماعية: تميل النساء أكثر لتحمل مسؤولية الأطفال، مما يجعل من بعض القواعد الضريبية أكثر إفادة للمرأة مقابل الرجل. وعلى سبيل المثال فإن الإعفاءات الضريبية المتعلقة بالضريبة على الدخل الفردي بالمكسيك تتيح خصم الدخل المستخدمة في رعاية الأطفال والخدمات الاجتماعية المرتبطة بالأمومة، مما يجعل من النساء أكثر استفادة من الرجال.
- وقبل الختم، فالملاحظة الأكيدة من خلال هذه التجارب المقارنة هو غياب وعي شامل بدور السياسة الضريبية في تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، وهو الأمر الذي أشار إليه تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحيث أكد على ضرورة اشتغال الدول في السنوات القادمة على اجراء تحليل شامل لسياساتهم الضريبية من أجل استخلاص نتائج أفضل وبالتالي تبني حلول أنجع.

خاتمة:

إن سؤال تفعيل مقارنة النوع في الأنظمة الضريبية للدول لازال في مراحله الأولى لا من حيث البحث العلمي ولا من حيث التطبيق العملي، ولعل السنوات القادمة ستشكل رهانا حقيقيا للباحثين وأصحاب القرار لبلورة استنتاجات وسياسات عمومية كفيلة بإغناء الحقل العلمي وتجسيد أكبر لمقاربة النوع في الأنظمة الضريبية لمختلف الدول، ولعل هذا العمل سيشكل أساسا نظريا للباحثين العرب في تعميق البحث وتطويره في إطار مجتمعات عربية تتسم بالهيمنة الاقتصادية للرجال على النساء.